



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



أهمية استقرار اليمن في السياسة الدولية

د. محمد أحمد مشرح

باحث - أول مركز الدراسات والبحوث اليمني

2020

ISSN: [2226-5759](#)

ISSN Online: [2959-3050](#)

DOI: [10.58963/qausrj.v1i25.100](#)

Website: [qau.edu.ye](#)

أهمية استقرار اليمن في السياسة الدولية

د. محمد أحمد مشرح
باحث أول- مركز الدراسات والبحوث اليمني

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اهم المصالح الدولية في اليمن، وأيضا التعرف على أهمية استقرار اليمن في توجهات السياسة الدولية، ومعرفة مدى وقوة تأثير توجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن، وكذا التعرف على المسارات المتوقعة للتغيرات الحاصلة في اليمن ومدى اتفاتها أو اختلافها مع توجهات ومصالح القوى الدولية.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: كانت وستظل اليمن بؤرة جاذبة لاهتمام السياسة والقوى الدولية بسبب عامل ثابت ودائم وهو موقع اليمن الجغرافي الذي يحمل معه مصالح حيوية لجميع دول العالم كونه يشرف على أهم وأقصر خطوط التجارة البحرية الدولية ويشرف على مرفأ ومضائق تعد من أهم نقاط التحكم الاستراتيجي على كل المستويات الإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى التصاق اليمن مباشرة بأهم مناطق العالم وهي منطقة النفط الخليجي، مما جعل اليمن محل تنافس وصراع دولي بات أيضا ولنفس السبب محل إجماع دولي على انه يجب أن يكون بعيداً عن أي صراع دولي من شأنه الأضرار بالمصالح الدولية وكذا محل إجماع دولي على أن اليمن يجب أن يكون مستقراً ومنطقة غير مسموح بالفوضى فيها بمعنى أن استقرار اليمن مطلب دولي مجمع عليه بل إن اليمن أصبحت ساحة للتنسيق والتعاون الدولي الهادف إلى ضمان استقراره، و شكل العامل الاقتصادي محور رئيسياً في اهتمام القوى الدولية باستقرار اليمن لان هذه القوى باتت متأكدة أن السبب الرئيسي لجميع مشاكل اليمن وأزماتها هو التدهور المستمر للاقتصادي اليمني، ولذا عمد المجتمع الدولي إلى وضع عدة آليات لمساعدة اليمن منها مؤتمر المانحين وأصدقاء اليمن التي جعلت من أهدافها دعم إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة من شأنها إخراج الاقتصاد اليمني من حالة التدهور المستمر إلى حالة من التنمية المستدامة.

المقدمة :

على مدى التاريخ ودول العالم تدرك أهمية اليمن كمنطقة تتجمع فيها المصالح الدولية بحكم موقعها الاستراتيجي ومكوناتها الطبيعية والسكانية وثرواتها المتنوعة والمتعددة، ولذلك ظلت اليمن بؤرة جاذبة للتنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على هذا الموقع وعلى مواردها. وبعد تجارب القرون الماضية باتت القوى الدولية تدرك أن اليمن قد تكون مصدراً لمخاطر تهدد مصالحها واستقرارها لاسيما في دول الجوار وفي منطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمر، وذلك في حال ما إذا تحولت اليمن إلى ساحة للصراع سواء الدولي أو الإقليمي مما يشكل تهديداً للمصالح الدولية. ولذا فدول الجوار والعالم والقوى الدولية باتت في أمس الحاجة إلى يمن مستقر كما أنها لن تسمح باستمرار وضع غير مستقر في اليمن، وقد تصاعدت أهمية مسألة استقرار اليمن كتوجه ثابت في السياسة الدولية مع تصاعد التطورات والأحداث التي شهدتها اليمن خلال العقدین الآخرين، حيث تعرض استقرار اليمن لهزات كثيرة والتدهور المستمر للاقتصاد اليمني، بالإضافة إلى تصاعد الأزمات والصراعات السياسية التي بلغت ذروتها بأحداث 2011م وسقوط النظام وما رافق ذلك من حالة شبه حرب أهلية وأصبحت الدولة على وشك الانهيار، وقد رأت القوى الدولية أن هذا التطور يمثل تهديداً مباشراً للمصالح الدولية والاستقرار الدولي والإقليمي وهو ما تطلب تحرك دولي هدف إلى احتواء الأزمة وإيجاد تسوية سياسية من شأنها تحقيق استقرار سريع في اليمن.

أولاً: أهمية الدراسة :

- 1 - تزايد أهمية اليمن بالنسبة للسياسة الدولية في ظل تعدد وأهمية المصالح الدولية في اليمن لاسيما المتعلقة بالموقع والحرب على الإرهاب.
- 2 - تنامي أهمية مسألة استقرار اليمن في أجندة السياسة الدولية على ضوء تسارع التغيرات في اليمن ومستقبل المصالح الدولية هناك.
- 3 - إن اليمن تمر بمرحلة تغيير شامل وجذري ستتأثر وتؤثر في سياسات وتوجهات ومصالح دول الجوار وباقي القوى الدولية.

ثانياً: أهداف الدراسة :

- 1 - التعرف على اهم المصالح الدولية في اليمن .
- 2 - التعرف على أهمية استقرار اليمن في توجهات السياسة الدولية.
- 3 - معرفة مدى وقوة تأثير توجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن.

4 - التعرف على المسارات المتوقعة للتغيرات الحاصلة في اليمن ومدى اتفاقها أو اختلافها مع توجهات ومصالح القوى الدولية.

ثالثاً : فرضيات الدراسة :

- 1 - كلما تعددت المصالح الدولية في اليمن كلما زاد اهتمام المجتمع الدولي باستقرار اليمن.
- 2 - كلما ظهرت مظاهر وعوامل عدم الاستقرار في اليمن بما يؤثر على المصالح الدولية كلما زاد الاهتمام والجهد الدولي من اجل عودة الاستقرار في اليمن.
- 3 - كلما زاد ارتباط وتأثير التحولات والتغيرات السياسية في اليمن بالمصالح الدولية كلما زاد تأثير سياسات القوى الدولية على هذه التحولات.
- 4 - كلما أخفقت القوى الدولية في احتواء الأزمات التي تهدد استقرار اليمن كلما تعرضت مصالح هذه القوى للتهديد في اليمن والمنطقة والعالم.

رابعاً : منهجية الدراسة :

تتطلب الدراسة الحاجة الى الاخذ والعمل بالمنهج الوصفي التحليلي باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، من اجل الوصول الى أغراض محددة.

خامساً : حدود الدراسة : شهدت اليمن العديد من الاحداث والمتغيرات والتحولات الوطنية والإقليمية والدولية خلال الثلاثة عقود الماضية (1990-2011)، وسترکز هذه الدراسة على دراسة وتحليل أهمية استقرار اليمن في السياسة الدولية، واهم المصالح الدولية في اليمن، وكذا توجهات السياسة الدولية تجاه اليمن بعد الاحداث التي شهدتها في فبراير 2011.

سادساً : تقسيمات الدراسة : تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كل مبحث ينقسم إلى عدة مطالب وذلك على النحو التالي :

المبحث الاول : اليمن والمصالح الدولية.

المطلب الأول : المصالح الدولية السياسية والاستراتيجية في اليمن.

المطلب الثاني : المصالح الدولية الاقتصادية والتجارية في اليمن.

المبحث الثاني : استقرار اليمن على ضوء أهداف وتوجهات السياسة الدولية.

المطلب الأول : استقرار اليمن في أهداف السياسة الدولية.

المطلب الثاني : التأثيرات السلبية والايجابية لتوجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن

المطلب الثالث : رؤية السياسة الدولية للعوامل الحقيقية لعدم الاستقرار في اليمن وطريقة

التعامل معها.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الدولية خلال أحداث 2011م.

المطلب الأول: توجهات السياسة الدولية منذ بداية الأحداث وحتى نقل السلطة.

المطلب الثاني: السياسة الدولية وتحديات استقرار اليمن بعد نقل السلطة. الخاتمة والنتائج

والتوصيات.

المبحث الاول اليمن والمصالح الدولية

من المعروف أن سياسات الدول تجاه دولة ما إنما ترسم وتنفذ بغية تحقيق مصالح محددة لتلك الدول في هذه الدولة، ولذلك فمعرفة أهمية اليمن في السياسة الدولية لا تتضح إلا بمعرفة طبيعة وأهمية المصالح الدولية في اليمن.

وتعتبر اليمن بؤرة جاذبة للعديد من المصالح الدولية، ولعلنا لا نخطئ إذا ما قلنا أنه يأتي في مقدمة هذه المصالح تلك المتعلقة أو المرتبطة بالموقع الاستراتيجي لليمن ثم تأتي بعد ذلك المصالح الاقتصادية، وبرزت مؤخراً وبالذات خلال العقد الأخير مصلحة خطيرة بالنسبة للقوى الدولية لاسيما الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وهي مصلحة فرضت نفسها على اليمن والمجتمع الدولي وهي مكافحة الارهاب والموجه تحديداً تجاه الدول الغربية ومصالحها ليس في اليمن فقط، بل وفي الكثير من مناطق العالم المختلفة، وأصبحت مواجهة الارهاب هدف استراتيجي دولي في إطار ما يسمى بالحرب على الارهاب الدولي.

عموماً سوف نركز في هذا البحث على دراسة أهم جوانب هذه المصالح الدولية في اليمن تمهيداً لمعرفة كيفية تأثرها وارتباطها بمسألة استقرار اليمن وأهميتها في السياسة الدولية.

المطلب الأول

المصالح الدولية السياسية والاستراتيجية في اليمن

قيل قديماً أن الجغرافيا هي قدر الأمم، كما قيل أن الموقع هو العنصر الدائم في صنع التاريخ وأن من يريد أن يتكلم في السياسة عليه قبل ذلك أن ينظر إلى الخريطة. وتؤكد حقائق الجغرافيا الثابتة ومعطياتها السياسية والاقتصادية والأمنية أن اليمن تحتل موقعاً استراتيجياً متميزاً، فهي تقع في أقصى الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا وتطوق شبه الجزيرة العربية من الجنوب والجنوب الغربي، كما تطل اليمن على البحرين العربي والأحمر وتتحكم في البوابة الجنوبية للبحر الأحمر من خلال تحكمها وإطلالها على مضيق باب المندب، وقد اكتسب هذا الموقع اليمن

أهمية استراتيجية من خلال¹ :

أ- جعل هذا الموقع اليمن دولة تربط بين قارتين هما آسيا وإفريقيا، وتربط بين البحر العربي والبحر الأحمر، وبذلك هي تربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، فهي إذا همزة وصل بين الشرق والغرب وبين بحار الشرق وبحار الغرب.

وبهذا الموقع أيضاً تعتبر اليمن حلقة اتصال لأخطر طريق تجاري يربط بين الشرق والغرب عبر مضيقين هما باب المندب وقناة السويس بوابتي البحر الأحمر، وتعد طريقاً تجارياً حيوياً لنقل البضائع بكل أنواعها من الخليج إلى أوروبا ومن شرق إفريقيا إلى أوروبا والعكس.

ب- إطلال اليمن على البحرين العربي والأحمر تعطيه أهمية من منطلق إطلاله على المسطحات المائية الكبيرة التي تمكنه من السيطرة على الأذرع البحرية التي تحيط بالعالم العربي، كما يساعد إطلاله على شواطئ البحرين العربي والأحمر على استخدام هذه الشواطئ كقواعد بحرية ومحيطات لتموين السفن والتحكم في مرور السفن والأساطيل وتوفير أماكن للالتجاء وتحقيق المفاجأة.

بالإضافة إلى أن موقع اليمن المتوسط أعطته أهمية لاستخدامه كقواعد متحركة للأسلحة الاستراتيجية، ولأن اليمن بهذا الموقع تعد أحد المراكز الهامة للتأثير والسيطرة على المحيط الهندي والخليج العربي فقد جعله محل تنافس دولي للحصول على أكبر قدر من القواعد والتسهيلات على أراضيه الواسعة.

ج- جعل هذا الموقع اليمن دولة تربط بين دولة شبه الجزيرة العربية مع باقي الدول العربية في إفريقيا وذلك من خلال باب المندب، كما أنها تشكل الحد الجنوبي للوطن العربي والخليج العربي بالذات.

يشكل موقع اليمن على مدى التاريخين الحديث والمعاصر منطقة اهتمام وإغراء للقوى الدولية لكونه البؤرة التي تلتقي عندها مصالح الجميع سواء في أوقات الحروب أو في زمن السلم، وذلك لاعتبارات عدة أبرزها :

أ- إشراف اليمن على البحر الأحمر الذي يعد من أهم طرق المواصلات البحرية التي تربط بين قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا متناولاً الكتلة الاستراتيجية الممتدة بين شرق البحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهندي وحتى الخليج العربي، وهو الأمر الذي جعل من اليمن ومنذ وقت مبكر محل تنافس بين القوى الكبرى للحصول على القواعد والتسهيلات في أراضيه، فبإمكان أي قوة تتحكم في شواطئه الغربية أن تسيطر على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط².

ب- تشكل اليمن احد مفاتيح القرن الإفريقي ويمكنها أن تلعب دوراً في السيطرة على هذه المنطقة وعلى استقرارها.

ج- يمكن لليمن من خلال إطلائها على المحيط الهندي من الجهة الشمالية وذلك لامتلاكها لجزيرة سوقطرة ولتحكمها في أهم منفذ بحري يؤدي إليه (باب المندب)، فيمكن أن يكون لها دوراً في منطقة المحيط الهندي الذي يعد مسرحاً للتنافسات الدولية ومجمع الثروات الأسطورية، ولقناعة دولية بأن من يسيطر على مسرح عمليات المحيط الهندي سيفرض سيطرته على الخليج العربي³.

د- التصاق اليمن بحدود مباشرة مع منطقة الخليج الحساسة والمهمة استراتيجياً واقتصادياً فهي تحتوي على ثلث الاحتياطي النفطي وتغطي أكثر من 22% من الطلب العالمي من النفط.

هـ- تحتل اليمن موقعاً استراتيجياً مهماً على الخارطة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط فهي تمسك بمفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر والمحيط الهندي عبر خليج عدن وتشكل حزاماً يبدأ من قناة السويس وينتهي بشط العرب⁴.

وعليه فإن إخضاع اليمن والسيطرة عليها يساعد على التحكم بالبحر الأحمر وساحل البحر العربي ويجعل شبه الجزيرة العربية وسواحلها منطقة سهلة التحكم والإدارة. وفي المقابل فإن وقوع اليمن تحت سيطرة ونفوذ أي دولة يثير مخاوف بقية الدول على مصالحها الاستراتيجية وهنا يدخل الصراع الدولي من اجل السيطرة على الموقع الاستراتيجي لليمن.

المطلب الثاني

المصالح الدولية الاقتصادية والتجارية في اليمن

تعتبر اليمن مسرحاً لنفوذ اقتصادي شاغر إذ تسعى القوى الدولية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والفوائد الاقتصادية والتجارية في اليمن، وهو تنافس دولي له ما يبرره وفق الاعتبارات والحقائق والمعطيات الآتية :

أ- التنوع في الموارد الطبيعية التي يمتلكها اليمن في حين أن اليمن ما تزال بلد بكر لم تستغل ثرواته الطبيعية رغم ضخامتها وتنوعها، أي أن اليمن لا يزال مفتوحاً أمام الاستثمارات الدولية في عدة قطاعات مثل القطاع السمكي والتعدين والسياحة والزراعة والنفط والغاز، وهو ما يشكل مجالاً للتنافس الدولي وللشركات العالمية ويشكل دافعاً للقوى الدولية لتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع اليمن والدفع بشركاتها للاستثمار في اليمن والتنافس على الحصول على امتيازات الاستثمار في مجال الاستكشافات النفطية والثروات المعدنية الأخرى باعتبار اليمن من الدول النفطية الجديدة.

ب- ان اكتشاف الثروات النفطية في اليمن والمباشرة في استغلالها وفتح اليمن لأسواقها أمام التجارة الحرة وتقديم التسهيلات والامتيازات الاستثمارية ولرور السفن زاد من أهمية اليمن الاستراتيجية والاقتصادية وآثار الاهتمام والتنافس حول جملة من المصالح لدى الشركات التجارية الدولية⁵.

ج- ان من أبرز أوجه التنافس الدولي هو توسيع نطاق النشاط التجاري لكل دولة ومحاولة السيطرة على التجارة العالمية أو على الأقل تقاسم منافعتها من خلال كسب أسواق ومناطق جغرافية جديدة يتم فيها تصريف البضائع من جهة واخذ المواد الأولية من جهة أخرى⁶ وفي هذا الجانب تبرز أهمية اليمن بما تمتلكه من كثافة عددية للسكان تجعل منه سوقاً استهلاكية واسعة وكبيرة الحجم، الأمر الذي يزيد من حدة التنافس على التبادل التجاري والاستثمارات التجارية والصناعية في اليمن.

وما يزيد من أهمية اليمن في هذا الجانب هو التطور في أهمية التجارة الدولية وحجمها مع زيادة حدة التنافس التجاري الدولي مع دخول دول جنوب شرق آسيا بزعامة الصين في غمار هذا التنافس.

د- لكي تضمن القوى الدولية سهولة تنقلات سفنها التجارية بين الشرق والغرب تسعى إلى التحكم في طرق المواصلات التجارية ومنها بالطبع البحر الأحمر مركز الثقل في التجارة الدولية والممر

المائي الوحيد الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، بالإضافة إلى التحكم في أهم الموانئ في هذه المنطقة وأهمها ميناء عدن⁷. ومن هنا تبرز أهمية اليمن في خدمة التجارة الدولية سواء بتوفير مسارات آمنة وموانئ ومحطات ترانزيت وبدائل لنقل النفط والغاز الخليجي فضلاً على تسهيل حركة التجارة مع قارة إفريقيا. وبشكل عام تسعى القوى الدولية إما إلى استعادة نفوذها في المنطقة أو تقوية هذا النفوذ من خلال السيطرة الاقتصادية والتي تتمثل في التحكم بموارد اليمن بما في ذلك النفط، أو على الأقل الحصول على حصة منه والتمكن من بيع البضائع داخل اليمن، بالإضافة إلى السيطرة على طريق مرور السفن والأساطيل في البحر الأحمر وخليج عدن.

المبحث الثاني

استقرار اليمن على ضوء أهداف

وتوجهات السياسة الدولية

مما لا شك فيه أن أهمية مسألة استقرار اليمن في السياسة الدولية مرتبطة بمدى ارتباط وتأثير هذه المسألة على المصالح الدولية في اليمن، ومن المعروف أن هذه المصالح تعكس نفسها في شكل أهداف تسعى السياسة الدولية أو سياسات القوى الدولية إلى تحقيقها في اليمن والمنطقة بشكل عام، وبالتالي فمسألة استقرار اليمن تؤثر وتتأثر أيضاً بطبيعة هذه الأهداف، بمعنى آخر أن القوى الدولية وهي بصدد تحقيق هذه الأهداف تمارس سلوكيات وتوجهات لها تأثيرات متباينة سواء بالإيجاب أو بالسلب على استقرار اليمن.

ولتوضيح ما سبق سنركز من خلال هذا البحث على المطالب الآتية :

- المطالب الأول: يتناول أهمية استقرار اليمن على ضوء مصالح وأهداف السياسة الدولية.
- المطالب الثاني: التأثيرات السلبية والإيجابية للتوجهات الدولية على استقرار اليمن.
- المطالب الثالث: يتناول رؤية السياسة الدولية لأسباب وعوامل عدم الاستقرار في اليمن وطريقة تعامل المجتمع الدولي معها.

المطلب الأول

أهمية استقرار اليمن على ضوء مصالح وأهداف السياسة الدولية

على ضوء المصالح الدولية في اليمن وما يترتب على ذلك من أهداف للقوى الدولية والإقليمية في اليمن، تبرز لنا حقيقة أكيدة مفادها أن استقرار اليمن مطلب استراتيجي ملح وحتمي للسياسة الدولية وذلك لأن كافة مصالح وأهداف السياسة الدولية يرتبط تحقيقها وضمانها بعامل لا مناص منه وهو استقرار اليمن والعكس صحيح، بمعنى أن العالم ودول الجوار بحاجة ماسة إلى أمن واستقرار اليمن وفي مؤشر بارز على ذلك تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأن «وجود يمن قوي ومستقر من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي»⁸ وهذا ينسحب على باقي القوى الدولية والإقليمية وتنطلق هذه الحقيقة من عدة اعتبارات ومنطلقات مرتبطة بأهداف السياسة الدولية في اليمن والمنطقة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

أ- من أهداف السياسة الدولية ضمان استقرار منطقة الخليج العربي كمصدر رئيسي للطاقة، وضمان أمن وسلامة الملاحة التجارية في مضيق باب المندب، وضمان استقرار منطقة القرن الإفريقي، ولتحكم موقعه وقربه وإطلاله على كل تلك المناطق المستهدفة يعتبر اليمن عامل رئيسي في معادلة الاستقرار في هذه المناطق.

فاستقرار اليمن يضمن سيطرة أفضل على مضيق باب المندب والعكس صحيح فغياب الاستقرار في اليمن يعني غياب القدرة على السيطرة الفعالة على مضيق باب المندب في حين أن كل دولة تريد أن تأمن على طريق مواصلاتها وتحركات سفنها وأساطيلها.

كما أن أي توتر في منطقة البحر الأحمر يفتح الباب لتدخل قوى إقليمية أو دولية بحجة سلامة أمن الملاحة الدولية، لاسيما أن كل قوة تريد الوصول إلى البحر الأحمر ملتقى أهم نقاط التحكم الاستراتيجي، وكل قوة تحاول رصد تحركات الدول الأخرى ومحاصرة نفوذها في البحر الأحمر، أي ان كل دولة إن لم تسيطر على هذه المنطقة لا تريد أن تسيطر عليها أي قوة أخرى.

أما بالنسبة لأمن منطقة الخليج فاستقرار اليمن الملتصق بالحدود الجنوبية والغربية لهذه المنطقة يعد عامل مهم لاستقرار هذه المنطقة والعكس صحيح، ففي حالة عدم استقرار اليمن يعني بقاء منطقة الخليج في حالة من عدم الاستقرار مع محدودية خيارات دولة الخليج بشأن تصدير النفط الخليجي إلى الخارج في حال أقدام إيران على إغلاق مضيق هرمز.

من ناحية أخرى تحول اليمن إلى ساحة صراع ومواجهة بين عدة تيارات سيستقطب دولاً خارجية وإقليمية، ومن ثم دخول المنطقة في حالة من عدم الاستقرار الإقليمي.

ب- من أهداف القوى الدولية منع تحول اليمن إلى ملاذ آمن للإرهاب، وحول هذه النقطة جاء في تقرير استخباراتي أمريكي « أن من يتمركز في اليمن يستطيع التأثير بكل سهولة على السعودية ومنطقة الخليج العربي والنفاذ إلى العراق وسوريا والأردن وغيرها من مناطق الشرق الأوسط، والتأثير في مناطق شرق إفريقيا والقرن الإفريقي وكذلك الوصول إلى الهند وباكستان عبر جنوب إيران⁹، أي أنه يجب عدم السماح باستخدام موقع اليمن كمنطلق للأضرار بمصالح الدول الأخرى ومهاجمتها.

ومن البديهي أن قدرة الدولة اليمنية على أحكام سيطرتها الكاملة على أراضيها وشواطئها وسواحلها لا يتم إلا في حال ما إذا كانت اليمن مستقرة، ففي حالة عدم الاستقرار تكون الحكومة اليمنية عاجزة عن ممارسة سلطاتها الأمر الذي يجعل اليمن مهددة باستمرار وتكون الإجراءات اليمنية متساهلة وغير فعالة¹⁰.

ج- فيما يخص المصالح الاقتصادية فغياب استقرار اليمن يقلص من فرص المصالح الاقتصادية الدولية سواء من الناحية الاستثمارية أو التجارية، وأيضاً يسبب عدم الاستقرار في تجميد وإرباك العلاقات الاقتصادية الدولية مع اليمن لأنه لا اقتصاد دون استقرار سياسي وأمني.

الخلاصة: استقرار اليمن يصب في خدمة المصالح الدولية وأهداف السياسة الدولية في حين تصبح اليمن مصدر تهديد كبير لتلك المصالح في حالة عدم استقرارها إذا فاستقرار اليمن يصبح مطلب استراتيجي دولي بل وهدف من أهداف السياسة الدولية.

المطلب الثاني :

التأثيرات السلبية والايجابية لتوجهات السياسة الدولية على استقرار اليمن

كدولة امكانياتها الاقتصادية محدودة تعتبر نقطة وبؤرة جذب للكثير من المصالح الدولية وكذلك للاهتمام والتنافس بل والصراع الدولي، كان من الطبيعي أن تتأثر اليمن واستقرارها بتوجهات القوى الدولية والإقليمية، سواء تجاه اليمن مباشرة أو تجاه منطقة شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والبحر العربي، وفي إطار تنافس تلك القوى في هذه المنطقة.

وهذه التوجهات تأخذ شكل سياسات وسلوك للقوى الدولية والإقليمية تستهدف اليمن مباشرة في محاولة لتعزيز نفوذ هذه القوى وتأثيرها على الحكومة أو نظام الحكم وعلى باقي المتغيرات السياسية بهدف تحقيق وضمان مصالحها في اليمن، ومنها ما يستهدف فرض توجهات هذه القوى للسيطرة على المنطقة فكل دولة تحاول تضيق الخناق على مصالح الدول الأخرى، أو الفكك من توجهات الدول الأخرى التي تستهدفها، كما أن كل قوة تحرص أن يكون لها دور في التوازن الاستراتيجي في المنطقة بما يخدم مصالحها الحيوية، وكان لا بد أن يكون لهذه التوجهات تأثيرات منها السلبية والايجابية على استقرار اليمن فمنها ما يؤدي إلى الأضرار بهذا الاستقرار سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ومنها ما يعزز ويخدم استقرار اليمن.

وعلى سبيل المثال لا الحصر كان من التوجهات التي أثرت سلباً على استقرار اليمن أنه وبعد انتهاء الحرب الباردة وبعد انتهاء التوازن القطبي تخلت السياسة الأمريكية عن مبدأ الاسترضاء وحل محله ما عرف بسياسة الأمر الواقع في علاقتها مع الدول الأخرى ومنها اليمن¹¹، وفي تطبيق على هذه الحالة الضغط الأمريكي المستمر والقوي على النظام في اليمن من اجل الاشتراك في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، وقد اخذ هذا الضغط اشكالاً عديدة منها التلويح بتوجيه ضربة عسكرية أمريكية على اليمن وكان ذلك في بداية الأمر، ثم الضغط من خلال المساعدات الأمريكية، وبالفعل وتحت هذا الضغط اشتركت اليمن في الحرب على الارهاب من خلال التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

وقد اظهر الضغط الأمريكي أن علاقة اليمن مع الولايات المتحدة تأخذ نمط التبعية وهو ما أثار ردود فعل سلبية لدى عدد من القوى السياسية والاجتماعية والفكرية الدينية في اليمن والتي اتخذت فيما بعد أبعاداً سياسية ضاغطة على الحكومة تحول جزء منها إلى توجيه انتقادات وتحذيرات

شديدة للحكومة ومنها ما صرح به أحد قادة أحد الأحزاب ذات التوجه الديني عندما قال « عندما تتصرف الحكومة وفق ضغوط الولايات المتحدة ومصالحها فإن اليمنيين سيقا تلون»¹² وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الأجواء المتوترة بشكل سلبي على استقرار الأوضاع في اليمن خاصة إذا لم يتم التعاون اليمني والأمريكي وفق توازن سليم¹³.

ومن التوجهات الدولية ذات التأثير السلبي أن كل من القوى الدولية تتابع التطورات السياسية في اليمن خشية حدوث تحولات في بنية النظام السياسي وتوجهاته السياسية بشكل يؤثر سلباً على مصالحها في اليمن والمنطقة، أو دخول اليمن ضمن تحالفات سياسية مع قوى إقليمية لها طابع تنافسي¹⁴، ويعد وقوع اليمن تحت سيطرة ونفوذ أي دولة أمر يثير مخاوف وقلق بقية الدول ويتحول هذا الخوف إلى عملية مقاومة مادية ومعنوية لوجود تلك الدولة وهو الأمر الذي يحول اليمن إلى ساحة مواجهة وصراع دولي ليس لليمن فائدة من ورائه غير توتر اجتماعي وسياسي يؤثر مباشرة على استقراره¹⁵. ومن جانب آخر يعتمد كل طرف دولي من أجل مصالحه في اليمن إلى الضغط على الحكومة أو النظام في اليمن، ويأخذ هذا الضغط أشكالاً مختلفة منها استقطاب فئات أو جماعات أو قبائل معينة عن طريق الأموال والتسليح والتدريب وغير ذلك من وسائل الاستقطاب ما يقوي تلك الجماعات والقبائل في مواجهة الحكومة ومناهضتها بما يخدم مصالح الدول الأخرى، وفي المحصلة تجد الحكومة نفسها في مواجهة متعددة الأطراف مع جهات داخلية عديدة بل تدخل الجماعات والقبائل في مواجهات فيما بينها.

وهناك توجهات دولية فرضها موقع اليمن الاستراتيجي الهام كان لها تأثير إيجابي على استقرار اليمن، فقد أدى التنافس الدولي على الحصول على امتيازات في الموانئ والمرافئ والجزر اليمنية إلى خلق حالة ورفض دولي لمنح امتيازات لأي دولة في اليمن من شأنه الأضرار بمصالح الدول الأخرى مع ضمان عدم استغلال موقع اليمن من قبل أي دولة حتى اليمن للأضرار بالمصالح الدولية الحيوية، ذلك كله خلق تصور لدى بعض القوى الإقليمية والدولية أن دور اليمن يقتصر على كونه منطقة عازلة أو حاجزه للصدام بين المصالح، وهو ما يصب في اتجاه أن السياسات الدولية تنظر إلى أن لليمن دور توازني في سياسات المنطقة من أجل الحفاظ على استقرارها مع إدراك الدول الكبيرة ضرورة وأهمية أن تكون لها علاقات متوازنة مع اليمن حتى لا تتحول منطقة البحر الأحمر إلى منطقة صراع دولي¹⁶. كل تلك التوجهات تصب في خانة حرص القوى الدولية على استقرار اليمن وأن يتحول إلى ساحة تعاون دولي لا ساحة تنافس دولي، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال التعامل والاهتمام الدولي بمشاكل وأزمات اليمن وحلها من خلال الحوار والتفاهم سواء بين الأطراف السياسية الداخلية أو التفاهم والتوافق الدولي وهو أمر نادر الحدوث مع دول أخرى، غير أن هناك من يعبر عن قلقه من

هذه الحالة معتبراً أن ذلك يعني أن ما يدور في اليمن لم يعد شأنًا يمينياً بل شأن دولي وأن تخوف القوى الدولية من تحول اليمن إلى دولة فاشلة يتيح التدخل الدولي المباشر في اليمن كما في أفغانستان والصومال والعراق في وقت سابق، أو يجعل عملية التغيير والإصلاحات في اليمن محل تفاوض بين القوى الدولية والنخب الحاكمة¹⁷.

المطلب الثالث

رؤية السياسة الدولية للعوامل الحقيقية لعدم الاستقرار في اليمن وطريقة التعامل معها

استحوذ اليمن على اهتمام دول الجوار الخليجي ودول الغرب حول الأسباب الحقيقية لعدم استقراره وذلك على ضوء خطورة انهيار هذه الدولة وتحولها إلى دولة فاشلة على الاستقرار الإقليمي والدولي وعلى المصالح الدولية في اليمن.

وقد ظهر إجماع دولي على أمرين الأول هو أن جذور المشكلة اليمنية تكمن في الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد، وفشل الحكومة اليمنية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية¹⁸.

فيما كان الأمر الثاني المجمع عليه دولياً هو أن اليمن لن تخرج من أزمتها الاقتصادية دون دعم خارجي، فالمجتمع الدولي يدرك ضرورة مواجهة انهيار الاقتصاد اليمني وذلك وفق مقاربة شاملة تنظر إلى الأوضاع الأمنية في اليمن في ضوء المشكلات الاقتصادية الاجتماعية في هذه الدولة¹⁹.

فقد كان من أهم نتائج اجتماع لندن في يناير 2010م وهو اجتماع دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون لمناقشة المشاكل الاقتصادية والسياسية في اليمن، هو الإجماع الدولي حول الحاجة إلى مقاربة شاملة قادرة على معالجة التحديات التي تواجه اليمن وهي مقاربة ستمهد الطريق لعملية التعامل مع المخاوف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن إذا ما سعت وراء تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في هذه الدولة، مع التأكيد على دور الحكومة اليمنية في تولى قيادة عمليات الإصلاح المبنية على توصيات صندوق النقد الدولي كشرط لاستمرار الدعم الدولي لليمن التي تعاني في الوقت نفسه من أوجه قصور مؤسسية تعيق قدرتها على الاستفادة من الدعم المقدم لها للاستمرار في تنفيذ عملية الإصلاحات²⁰.

وعلى الرغم من الدعم الذي تظهره الدولة وأغلبية الشعب تجاه الإصلاحات المطلوبة

والاعتراف بالحاجة الضرورية لها إلا أنه ليس هناك إجماع وطني حول كيفية تنفيذها خاصة فيما يتعلق بما إذا كانت الأولوية للإصلاحات السياسية أو للإصلاحات الاقتصادية، دون توافق وطني على أجندة الإصلاحات لا تستطيع اليمن الاستفادة من الدعم الدولي فالطريق الوحيد إلى ذلك التوافق والإجماع هو إجراء حوار وطني يشمل كل الأطراف السياسية في اليمن ومثل هذا الحوار سيساعد اليمن على حل مشاكله السياسية وتحقيق إصلاحات مهمة وتأسيس نظام رشيد للحكم²¹.

ويعول اليمن في توجيه هذه العملية على مجموعة أصدقاء اليمن، وينظر إلى آلية أصدقاء اليمن باعتبارها أداة مهمة تساعد على تحقيق الاستقرار ومن خلال دعم جهود الحكومة اليمنية لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي وتشكيل حكومة مركزية والتعجيل بالحوار الوطني الذي يعد الوسيلة الوحيدة لإنجاح إليه أصدقاء اليمن كوسيلة دعم فعالة.

ونشير هنا إلى البداية الأولى لظهور فكرة مجموعة أصدقاء اليمن كانت في أكتوبر 2006م عندما اجتمع وزراء خارجية دول الخليج العربي بصنعاء لوضع خطة وبرامج محددة سيتم الاتفاق عليها في مؤتمر دولي للمانحين لتوفير متطلبات التمويل اللازم لتحقيق تأهيل تنموي شامل لليمن وتم ذلك في مؤتمر المانحين بلندن لتبدأ على أثره آلية مجموعة أصدقاء اليمن.

ولتوضيح أكبر للصورة في هذا المجال لابد لنا أن نوضح أن إصرار المجتمع الدولي على منع انهيار اليمن جاء على وقع مؤشرات خطيرة حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية في اليمن، فاليمن تعد من أفقر دول الشرق الأوسط بل والعالم، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن 43% من إجمالي سكان اليمن البالغ عددهم 23 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، والنتائج الاقتصادية أقل من 900 دولار للفرد فيما ينمو سكانها بمعدل 3.5%، وتراوحت نسبة البطالة في اليمن من 15% إلى 40% عام 2010م واحتمال وصولها إلى 70%، ولما كان القطاع الصناعي دون المستوى ولم يعد القطاع الزراعي يجلب عملية صعبة كما في الماضي والان يجد البلد نفسه مضطر لاستيراد 90% من غذائه الأساسي وهو القمح، كما أن أهم ركيزة للاقتصاد اليمني هو مبيعات النفط فهي تشكل حوالي 60% من إيرادات الدولة و90% من عائدات الصادرات لكن كمية احتياطي النفط في اليمن محدود ومنذ عام 2010 ومعدل إنتاج النفط في تراجع مستمر وخلال عشر سنوات فقط قد يتم استهلاك الاحتياطي المعروف، ولن تعوض صادرات الغاز الطبيعي المسال الذي بدأ إنتاجه في 2009م سوى جزء من خسارة الإيرادات²².

وإضافة إلى الصورة القاتمة اقتصادياً في اليمن فالوضع السياسي متفجر أيضاً، إذ تعاني اليمن من حالة تنافس وصراع سياسي بالإضافة إلى أنه ما يزال ولاء الكثير من اليمنيين للقبيلة أكثر من الدولة الأمر الذي أعاق وجود دولة مركزية قوية تعاني في الوقت نفسه من استسراء الفساد المالي والإداري وفساد النخبة وضعف مؤسسات الدولة وغياب مبادئ الحكم الرشيد.

كل ذلك يجعل الصورة قاتمة في اليمن بحيث تبدو أنها معرضة لخطر التحول إلى دولة فاشلة كما هو الحال في الصومال وهو الأمر الذي أكدت القوى الدولية أنها لن تسمح بحدوثه، فاستقرار المنطقة والاستقرار الدولي لا يقوى على تحمل دولتين فاشلتين في منطقة هامة كمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي والخليج العربي لأن في ذلك تهديد كامل وقوى للمصالح الدولية في هذه المنطقة الهامة²³. ومن أجل الحيلولة دون انهيار الدولة اليمنية رفعت الكثير من الدول من حجم مساعداتها التنموية لليمن وكثفت من جهودها وضغطها من أجل إقامة حوار وطني شامل يستهدف حل قضايا الصراعات السياسية سواء في الشمال أو الجنوب أو تلك التي بين الأطراف السياسية في اليمن وإيجاد توافق حول الحكم الرشيد وإصلاح القضاء وتقوية مؤسسات الدولة واستقلالها هذا إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي، هذا فيما تستمر المساعدات الدولية لاسيما الأمريكية والبريطانية لجهود اليمن في مواجهة القاعدة من خلال دعم العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة اليمنية وهو دعم يشمل التمويل والتدريب والمعلومات الاستخباراتية.

المبحث الثالث

توجهات السياسة الدولية

خلال أحداث 2011م في اليمن

في الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يكثف جهوده الرامية إلى الدفع بعمليات إصلاحات شاملة في اليمن لمواجهة المخاوف بشأن استقرار اليمن على ضوء المخاطر والتحديات التي يشكلها الوضع في اليمن بالنسبة للمصالح الدولية، جاءت أحداث فبراير 2011 المطالبة برحيل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بعد 33 عاما قضاها في سدة الحكم منذ 1978م، وما لحقها من أزمة سياسية خطيرة كادت أن تقذف باليمن في آتون حرب أهلية وتؤدي إلى انهيار كامل للدولة، ليزيد ذلك من المخاوف الدولية إزاء مستقبل تطورات الأوضاع في اليمن وأثرها على استقرار المنطقة وعلى المصالح الدولية.

وكما جاءت تطورات هذه الأزمة لتبرز خطورة الوضع في اليمن جاءت أيضا لتبرز وتؤكد إصرار دولي على منع تطور هذه الأزمة لتصل إلى انهيار الدولة، وقد تمثل هذا الإصرار الدولي في إجماع وتنسيق دولي غير مسبوق نحو إيجاد تسوية هدفها استقرار سريع في اليمن ومنع انهيار الدولة. في هذا المبحث نتناول توجهات السياسة الدولية خلال الأزمة كنموذج أو كمثال حي على الأهمية القصوى لمسألة استقرار اليمن في السياسة الدولية بما يحافظ على المصالح الدولية الحيوية، ويتضمن هذا المبحث مطلبين يركز الأول على توجهات السياسة الدولية منذ بداية الأزمة وحتى اتفاق نقل السلطة وانتخاب رئيس جديد فيما يبرز المطلب الثاني أبرز توجهات السياسة الدولية ما بعد نقل السلطة وتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق التسوية الذي تضمنته المبادرة الخليجية.

المطلب الاول

توجهات السياسة الدولية منذ بداية الأزمة
وحتى نقل السلطة

بداية يجب الإشارة إلى أنه وقبل اندلاع الانتفاضة والاحتجاجات الشبابية في اليمن كان الضوء مسلط على اليمن لمكانته المتقدمة على جدول أعمال السياسة الدولية، وكانت المخاوف الدولية بشأن استقرار اليمن تتجاوز مجرد الاهتمام بمكافحة الإرهاب لتشمل تحديات متعلقة بكفاءة الحكومة وشرعية الدولة علاوة على الحالة الخطرة للاقتصاد اليمني²⁴.

وخلال عام 2010م حاول أصدقاء اليمن تشجيع إصلاحات شاملة سياسية واقتصادية من شأنها تعزيز شرعية الدولة، ففي يناير 2010م أطلقت الحكومة البريطانية آلية تنسيق دبلوماسية عالية المستوى في إطار أصدقاء اليمن، واتفق المانحون الدوليون على التنسيق لإجراءات بناء الدولة من أجل تحسين الخدمات والحكم الرشيد وإدارة اقتصادية أكثر استدامة واعتبر هذا المنهج اليمن دولة هشة واقترض أن التدخل في الوقت المناسب أفضل من الجهد الذي سيطلب للتعامل مع انهيار لاحق للدولة²⁵. وبعد اندلاع الاحداث في فبراير 2011م، ظلت الشراكة بين الدول الغربية ودول الخليج العربية تشكل دوراً محورياً لعمليات ونشاط مجموعة أصدقاء اليمن وظلت كذلك طوال مرحلة الانتقال السياسي في اليمن وانبثقت جماعة اتصال دولية صغيرة غير رسمية لدعم جهود الوساطة التي تقودها دول الخليج العربي²⁶.

ومع بداية الأزمة وحتى انتقال السلطة كان تعامل السياسة الدولية يسير وفق توجهات ورؤية ثابتة أبرز ملامحها الآتي:

- كان تصور المجتمع الدولي أو السياسة الدولية للاحتجاجات في اليمن على أنها « نزاع سياسي في اليمن» فلم ترغب دول الجوار الخليجي اعتبار ما يجري في اليمن على أنه ثورة وامتداد للربيع العربي لأن ذلك يعتبر محاصرة لأنظمة وشعوب هذه المنطقة، ولهذا تجلى الإصرار على التعامل معها كأزمة والخروج بصيغ تسوية توفيقية²⁷، ومن هذه المنطلق وهذه الرؤية تم تجاهل العناصر الشابة وجماعات المجتمع المدني وهي المكونات الرئيسية لاندلاع الاحداث، تم تجاهل تلك العناصر عند محاولة تدخل دول أخرى كوسطاء²⁸.

ومن ناحية أخرى وفي الإطار نفسه كانت مخاوف غربية من أنه ليس هناك ضمانات حول نوعية وهوية النظام الذي سيخلف صالح وتأتي هذه المخاوف على ضوء قضية مكافحة الإرهاب

والملاححة الدولية²⁹، ومن هنا كان المجتمع الدولي ودول الخليج العربية متحدين إزاء ضرورة إدارة انتقال السلطة في اليمن بحيث كانت القوى الدولية ترغب في انتقال يحفظ السلطة في أيدي جهات سياسية قديمة بدلاً من السماح بتطورها في الحركة الشعبية³⁰، فإن اللاعبين الدوليين وفي بحثهم عن شركاء حوار للتفاوض حول انتقال السلطة في اليمن ركزوا منذ البداية على المنخرطين في النظام والمتشقين عنه بعد ذلك ثم بعد ذلك أنضم للتفاوض قيادات المعارضة الرسمية³¹.

فما كان وما يزال يهم الغرب الحفاظ على النظام من حيث توجهاته السابقة والحالية نحوهم حتى وأن جاء ذلك عبر سقوط النظام³²، مع التحكم بأي تغيير في التسوية السياسية بهدف دعم قائد جديد قادر على مواجهة التحديات وقادر على السيطرة على البلاد³³.

- أن دول العالم لن تسمح بالفوضى في منطقة حساسة في الجزيرة العربية ف الارهاب والنفظ وخط التجارة عوامل كابحة للفوضى ومشجعة لفرض استقرار سريع تماماً³⁴، ولذلك كان من المتوقع جداً أن تسعى القوى الدولية نحو سيناريو تغليب لغة الحوار مبتعدة عن سيناريو انفجار الصراع المسلح نظراً لتقاطعه جملة وتفصيلاً مع المصالح الدولية الحيوية وهو الأمر الذي سيفضي إلى انتهاء الأزمة وبدء العمل على تحقيق مصالحة بين كافة مكونات المجتمع في ظل إجماع ورعاية دولية وإقليمية³⁵.

ولذا وللخشية من انهيار الدولة تجنبت القوى الدولية وفي مقدمتها السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في البداية الضغط على صالح للتناحي على السلطة، ولكن ولذات السبب وخاصة مع ظهور علامات انهيار سيطرة صالح ألقت الرياض وواشنطن بثقلها من خلال المبادرة الخليجية لتسهيل خروج صالح، فلم ترم السعودية بثقلها وراء المبادرة الخليجية وخروج صالح إلا بعد انشقاق علي محسن الذي فاقم الأزمة، كما بدأت دول الخليج العربي تلعب دوراً قيادياً مع مساعي الوساطة الدولية لإقناع صالح بقبول التفاوض على نقل السلطة³⁶.

وبالنسبة للولايات المتحدة وبهدف تفادي أي تغيير مفاجئ فقد كانت منذ بداية الازمة وحتى شهر مارس تساند صالح وتدعم تسوية بينه والمعارضة فقد كانت واشنطن تعتبر صالح ضمان لمحاربة الارهاب ولكن مع نهاية مارس ومع بروز علامات التصدع والفوضى بدأت واشنطن تتحدث عن انتقال مزمن للسلطة³⁷.

فقد أجبرت الأزمة السياسة الأمريكية على الارتقاء في أحضانها، فقد كانت هذه السياسة تعتمد وتطلب من نظام صالح أن يكون قادراً ومستعداً على مكافحة الارهاب في اليمن وهو الطلب الذي تم تلبيةه من قبل صالح من خلال وحدات أمنية وعسكرية يتولى قيادتها أفراد من

أسرته، ورحيل صالح كان يعني رحيل هؤلاء القادة الأمر الذي سيؤثر على السياسة الأمريكية في محاربة الارهاب، وهو ما يفسر التأخر والحذر الأمريكي من مطالبة صالح بالرحيل، ولكن مع تنامي الاحتجاجات رأت واشنطن أن هذه السياسة لن تنجح وأن استمرار دعم وحدات مكافحة الإرهاب في ظل قيادات الأسرة يساعدها على التمسك بالسلطة³⁸.
ولذا كانت الولايات المتحدة تريد إزاحة أقارب صالح تدريجياً بشكل لا يؤثر على الحرب على الارهاب، كما أن الإدارة الأمريكية كانت تريد مزيداً من الوقت لإقامة علاقات مع القيادات الجديدة ودعم قيادات مفضلة لديها بما يحافظ على مصالحها³⁹.

المطلب الثاني

السياسة الدولية وتحديات استقرار اليمن

بعد انتقال السلطة

بعد انتقال السلطة من الرئيس السابق علي عبدالله صالح، برزت من جديد جملة من التحديات أمام السياسة الدولية فيما يخص مسألة استقرار اليمن.
فما يزال المستقبل السياسي في اليمن يكتنفه الغموض، فبداية لم يتم إثبات عدم إمكانية نشوب حرب أهلية وانهايار سيطرة الدولة، فمن الصعب تصور عودة سريعة لطبيعة الوضع السياسي، كما أن تحقيق تحول سريع خال من الاحتكاكات إلى نظام سياسي جديد مستقر هو أمر شبه مستحيل⁴⁰.
ومن ناحية أخرى لم يلح في الأفق هوية أو ماهي الأيدي التي ستمسك بالسلطة السياسية مستقبلاً، ويزداد الغموض تعقيداً نتيجة لشبكات المحسوبية المعقدة التي تجعل من الصعب التنبؤ بمن ستكون له اليد العليا في الصراع على السلطة خاصة أن الجيش لا يعتبر قوة مستقلة أو متماسكة تستطيع أن ترجح كفة طرف بل هناك انقسامات واضحة في صفوف الجيش مما يجعل من المستبعد أن يكون عامل استقرار خلال الفترة الانتقالية، وبغض النظر عن سيتولى السلطة فهو سيرث حزمة من المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية يصعب التعامل معها، وأهمها الوضع الاقتصادي إذ ما يزال في ذات الصورة القاتمة ويظل خطر تحول اليمن إلى دولة فاشلة أمراً قائماً.
وأمام هذه الصورة تبرز مجدداً مشكلة استقرار اليمن وليواجه المجتمع الدولي والسياسة الدولية مشكلة عويصة لا يجب تجاهلها فإذا ما انزلت اليمن إلى حرب أهلية وتعثرت عملية الانتقال وانهارت

الدولة الأمر الذي يهدد بظهور شبخ صومال ثانية في المنطقة وهو ما لا تقوى على تحمله القوى الدولية. وواجه المجتمع الدولي حقيقة مرة تتمثل في محدودية المجال أمامه لاتخاذ الإجراءات المناسبة، وإزاء ذلك انتهجت السياسة الدولية نهج انتظار وترقب إزاء الوضع السياسي في اليمن، مع التأكيد على أن الانتقال السياسي يعتمد على نجاح الحكومة على تحقيق نجاحات ملموسة في الخدمات والأمن بالإضافة إلى نجاح جهود المصالحة الوطنية، وبينما تعول الحكومة لتحقيق كل ذلك على مجتمع المانحين، تشتتت الدول المانحة على الحكومة لكي تكون مؤهلة لتلقي مساعدات الدول المانحة ودعمها حدوث تقدم ملموس في توفير الأمن والخدمات الأساسية كما أن القوى الدولية إزاء الوضع في اليمن⁴¹ ولتقديم دعمها حددت عدد من الأولويات في مقدمتها الإصلاح الاقتصادي والحكم الرشيد والشفافية وإنجاح المصالحة الوطنية، وهي عملية شاملة لا يمكن أن تبدأ أو تتم إلا من خلال حوار وطني شامل يضم كافة الفاعلين ومن هنا جاء تركيز القوى الدولية على ضرورة عملية الحوار مشترطة نجاحها وتوصلها إلى نتائج ملموسة ومحورية تؤهل اليمن لاستقبال دعم الدول المانحة⁴².

وهنا يبرز حرص القوى الدولية على تضادي ومنع حدوث خلافات سياسية داخلية وعقبات قد تعرقل عملية الحوار وتخرج عملية تنفيذ اتفاقية نقل السلطة عن مسارها الصحيح، وهو الأمر الذي كان وما يزال محل رقابة دولية عن كثب من خلال الرقابة على كل الأطراف وتحميلها المسؤولية بما في ذلك تعنيف من يعرقل والتهديد بمعاقبته وكان من أبرز أدوات هذه الرقابة الدولية تعيين ممثل دائم للأمم المتحدة في اليمن وإقامة مكتب دائم له في صنعاء، ويقوم هذا الممثل بعملية الرقابة وتقييم عملية الانتقال ورفع تقارير إلى مجلس الأمن الدولي، ومن آليات الرقابة الدولية أيضا آليه الدول العشر الراحية لعملية الانتقال وهي الدول الخمس الدائمة ممثلة بسفرائها في صنعاء ودول مجلس التعاون الخليجي ممثلة بسفرائها وأيضا بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الذي أقيم له أيضا مكتب دائم في العاصمة صنعاء.

- كما كانت عملية تخفيف الآثار الاقتصادية للازمة، من خلال عدة آليات منها خطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي تديرها الأمم المتحدة وإنشاء صندوق للطوارئ وذلك بهدف الحفاظ على إمدادات السلع الأساسية، وقد عمل المجتمع الدولي لضمان ذلك مع فاعلين مهمين في القطاع الخاص والدولة مع نوع من الرقابة في ظل الفساد وتعقيدات الصراع الجاري⁴³.

الخاتمة

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات ومنها :

أولاً: النتائج:

- كانت وستظل اليمن بؤرة جاذبة لاهتمام السياسة والقوى الدولية بسبب عامل ثابت ودائم وهو موقع اليمن الجغرافي الذي يحمل معه مصالح حيوية لجميع دول العالم كونه يشرف على أهم وأقصر خطوط التجارة البحرية الدولية ويشرف على مرافئ ومضايق تعد من أهم نقاط التحكم الاستراتيجي على كل المستويات الإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى التصاق اليمن مباشرة بأهم مناطق العالم وهي منطقة النفط الخليجي.
- كما كان اليمن بموقعه محل تنافس وصراع دولي بات أيضاً ولنفس السبب محل إجماع دولي على انه يجب أن يكون بعيداً عن أي صراع دولي من شأنه الأضرار بالمصالح الدولية وكذا محل إجماع دولي على أن اليمن يجب أن يكون مستقراً، ومنطقة غير مسموح بالفوضى فيها بمعنى أن استقرار اليمن مطلب دولي مجمع عليه بل إن اليمن أصبحت ساحة للتنسيق والتعاون الدولي الهادف إلى ضمان استقراره.
- شكل العامل الاقتصادي محور رئيسياً في اهتمام القوى الدولية باستقرار اليمن لأن هذه القوى باتت متأكدة أن السبب الرئيسي لجميع مشاكل اليمن وأزماتها هو التدهور المستمر للاقتصادي اليمني، ولذا عمد المجتمع الدولي إلى وضع عدة آليات لمساعدة اليمن منها مؤتمر المانحين وأصدقاء اليمن التي جعلت من أهدافها دعم إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة من شأنها إخراج الاقتصاد اليمني من حالة التدهور المستمر إلى حالة من التنمية المستدامة.
- يدرك المجتمع الدولي أن اليمن بمشاكله وأزماته يشكل مصدر تهديد للمصالح الحيوية والدولية وللاستقرار في البحر الأحمر والجزيرة العربية لذا فمن أول توجهات السياسة الدولية هو عدم السماح لأي أزمة في اليمن بالوصول إلى مرحلة الفوضى والانهايار،
- نظراً لأهمية المصالح الدولية في اليمن فإن القوى الدولية تراقب أي تطورات وتغيرات سياسية في اليمن من شأنها للأضرار بهذه المصالح ولذا فإنها تعمل على التدخل والتحكم بمسار هذه المتغيرات بالشكل الذي يمنع حدوث تغيرات مفاجئة وجعل هذا التغيرات تسير بشكل بطئ ومدروس بحيث لا تضر بالمصالح الدولية إن لم تخدمها وتعززها.

ثانياً: التوصيات:

- يجب ان تدرك اليمن أهمية ان يكون لها سياسة حكيمة بما يحقق الاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي لليمن وبما يخدم مصالح اليمن، وبما يضمن إقامة علاقات ممتازة ومستقلة مع الدول الكبرى.
- يجب على اليمن إيجاد آلية تنسيق وتعاون مع الدول الكبرى بما يضمن امن وسلامة الملاحة البحرية والدولية في المنطقة.
- يجب ان تعمل اليمن على إيجاد أكبر قدر من الدعم والاسناد الدولي الذي يمكنها من القيام بدورها في حماية امن هذه المنطقة.
- يجب ان تسعى اليمن الى تجنب وقوعها في كماشة أي صراعات دولية او إقليمية والعمل على إيجاد سياسة متوازنة بما يحقق علاقات متوازنة مع كافة القوى الدولية ويجنبها الدخول في استقطابات إقليمية او دولية تضعها في مواجهة أطراف دولية أخرى.

الهوامش:

- 1- اليمن والدول الكبرى، الجزء الأول، 2003، صنعاء: مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ص16-17.
- 2- حسين علي الحبشي، اليمن والبحر الأحمر، الطبعة الأولى، 1992م، بيروت، دار الفكر المعاصر، ص22.
- 3- محمد بدري عيد، المحيط الهندي من التنافس الدولي إلى التعاون الإقليمي، السياسة الدولية، العدد 129 يوليو 1997، ص200.
- 4- اليمن والدول الكبرى، مصدر سابق، ص269.
- 5- المصدر نفسه، ص4.
- 6- عايش علي عواس، العلاقات اليمنية- الفرنسية، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ص4.
- 7- المصدر نفسه، ص4.
- 8- وليم لامبرز، أزمة الجوع في اليمن تهديداً للأمن القومي الأمريكي، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد3، مارس/ يونيو 2010، ص71.
- 9- اشرف محمد كشك، عدم الاستقرار، وأثره في الأمن الإقليمي والخليجي، مدارات، العدد3، مارس/ يونيو 2010، ص21.
- 10- أمريكا نحو الحرب، ملف خاص، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، ص115.
- 11- اليمن والدول الكبرى، مصدر سابق، ص36.
- 12- ديفيد س- سورينسن، مصدر سابق ص22.
- 13- سارة توبل، لماذا يمكن أن تؤدي مساعدة اليمن للولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة إلى نتائج عكسية، صحيفة "كريستيان ساينز مونيتور" الأمريكية، 30 ابريل، 2010.
- 14- اليمن والدول الكبرى، مصدر سابق، ص403.
- 15- المصدر نفسه، ص405.
- 16- حسين علي الحبشي، مصدر سابق، ص98.
- 17- محمد الظاهري وعادل الشرجبي، تأثير العامل الإقليمي والدولي في مسار الحرية الديمقراطية في اليمن، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد2، يناير/ فبراير 2010، ص135.

- 18- مانويل الميدا، اليمن لن يستطيع الانتظار طويلاً، مجلة "المجلة" اللندنية، 26 مارس، 2010م.
- 19- المصدر نفسه.
- 20- اليمن والمنطقة والعالم: تصورات المصالح الإقليمية والدولية، ملخص لقاء عمل مشترك نظمه في صنعاء، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية والمعهد الملكي للشؤون الدولية في أبريل 2010، مدارات، العدد 3 مارس/يونيو 2010م ص51-52.
- 21- المصدر نفسه، ص53-54.
- 22- كريستوف دراير، رياح التغيير في اليمن ... خلفية وآفاق ثورة نتيجتها غامضة، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العددان 12-13، مارس/يونيو 2012م، ص11-12.
- 23- جيفري كمب، اليمن على شفير الدول الفاشلة، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 9 ديسمبر 2011م.
- 24- حيني هيل وجيرد نونمان، اليمن والسعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية الإقليمية، مجلة مدارات، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العددان 12-13، مارس/يونيو 2012م، ص11-12.
- 25- المصدر نفسه، ص11.
- 26- المصدر نفسه، ص11-12.
- 27- احمد علي الاحصب، علي جادة الربيع: تأملات حول المشهد الاحتجاجي الراهن في اليمن، مجلة مدارات، العدد 9، مايو/يونيو 2011م، ص33.
- 28- كريستوفر دراير، مصدر سابق، ص17.
- 29- أحمد علي الاحصب، مصدر سابق، ص33.
- 30- جيني هيل، مصدر سابق، ص11، ص12.
- 31- كريستوفر داير، مصدر سابق، ص17.
- 32- الوران بونفوا، في اليمن الوحدة تأتي من الاحتجاج، نشرة: لوموند بيلوماتيك العربية، يونيو 2011م.
- 33- جيني هيل، مصدر سابق، ص12.
- 34- نجاة صلاح أحمد، الخطوة التالية: الثورة وانتقال السلطة بين السياسة ودروس التاريخ، مجلة مدارات، العدد 9، مايو/يونيو 2011، ص37.
- 35- طارق عبد الله الحروي، ما وراء العاصفة، الحقائق الغائبة في المشهد السياسي- والأمني اليمني الحالي، مجلة مدارات، العدد 9، مايو/يونيو 2011، ص29.
- 36- كريستوفر دراير، مصدر سابق، ص17.

- 37- المصدر نفسه، ص18.
- 38- كاثرين زيمرمان، الإستراتيجية الأمريكية تجاه اليمن وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، مجلة مدارات، العددان 12 و13 مارس-يونيو، 2012، ص133.
- 39- معضلة إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في اليمن، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس، 2012م.
- 40- كريستوفر داير، مصدر سابق، ص11-12.
- 41- بيتر سلزبري، مصدر سابق، ص47-48.
- 42- ديفيد الي، وعبدالغني الأرياني، الطريق الصعب أمام الفترة الانتقالية في اليمن، مدارات، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العددان 12، 13 مارس- يونيو 2013م ص 29-30.
- 43- بيتر سلزبري، مصدر سابق، ص47.....